



تقرير الميزانية الربعية

يونيو 2026

جدوى للاستثمار
Jadwa Investment



الإيرادات النفطية ستعزز الميزانية بعد عجز قياسي في الربع الأول سيظهر تأثير ارتفاع أسعار النفط في الربع الثاني

- اتسع عجز الميزانية العامة إلى 126 مليار ريال في الربع الأول 2026، نتيجة لزيادة الانفاق بنسبة 20%، على أساس سنوي، وتراجع الإيرادات بدرجة طفيفة.
- ساهم الصراع الأمريكي-الإيراني في رفع الإنفاق إلى مستوى أكثر من المعتاد في الربع الأول، نظراً لزيادة الانفاق على السلع والخدمات، والانفاق الراسمالي، والإعانات.
- الإيرادات النفطية المقدر في الميزانية في الربع الثاني 2026 ستكون أعلى بشكل ملحوظ، وذلك بسبب التأثير المتأخر للارتفاع الحاد في أسعار النفط.
- بالنسبة لعام 2026 ككل، ستكون إيرادات الميزانية أقوى مما كان متوقعاً قبل الصراع، لأن أسعار النفط المرتفعة ستعوض انخفاض إنتاج النفط وصادراته.
- نتوقع تراجع انفاق الميزانية بدرجة طفيفة في النصف الثاني 2026، وسيبلغ إجماليه 1,5 تريليون ريال للعام.
- بالنسبة لعام 2026 ككل، نتوقع أن يتراجع عجز الميزانية بدرجة طفيفة، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ليصل إلى 5,5% مقارنة بـ 5,8% في عام 2025 (شكل 1).
- سترتفع نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 32% في عام 2025 إلى 35% في عام 2026. وفي الوقت نفسه، لا تزال الودائع الحكومية لدى (ساما) ضخمة، وهي تعادل 8,5% من الناتج المحلي الإجمالي.
- افترضت توقعاتنا التوصل إلى حل للصراع قبل نهاية يونيو، مما سيسمح لإنتاج النفط الخام في المملكة بالتعافي خلال الربع الثالث والعودة تدريجياً إلى ما فوق 10 مليون برميل يومياً في الربع الرابع.
- لا تؤدي مذكرة التفاهم بين الولايات المتحدة وإيران إلى أي تغييرات في توقعاتنا في هذه المرحلة.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

توبي أيلس، كبير الاقتصاديين

tiles@jadwa.com

الإدارة العامة:

الهاتف 11 279-1111-966

الفاكس 1571-11 279-966

صندوق البريد 60677، الرياض 11555

المملكة العربية السعودية

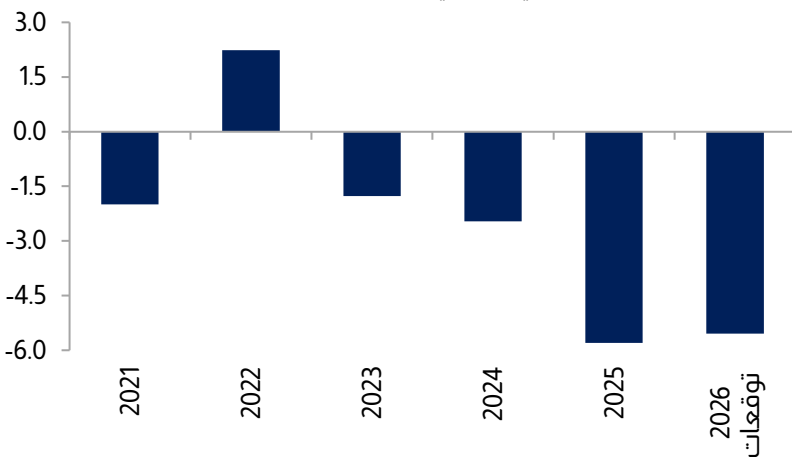
www.jadwa.com

جدوى للاستثمار شركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية لأداء أعمال الأوراق المالية بموجب ترخيص رقم 37 / 6034

للإطلاع على أرشيف الأبحاث لشركة جدوى للاستثمار، وللتسجيل للحصول على الإصدارات المستقبلية يمكنكم الدخول إلى موقع الشركة: <http://www.jadwa.com>

صدر هذا التقرير في 24 يونيو 2026، الساعة 16:00 بتوقيت الرياض

شكل 1: عجز الميزانية سيضيق بدرجة طفيفة في عام 2026
(كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)





نظرة عامة

اتسع عجز الميزانية العامة إلى 126 مليار ريال في الربع الأول 2026، نتيجة لزيادة الانفاق بنسبة 20%، على أساس سنوي، وتراجع الإيرادات بدرجة طفيفة (جدول 1؛ شكل 2).

مع ذلك، بالنسبة لعام 2026 ككل، ستكون إيرادات الميزانية أعلى مما كان متوقفاً قبل الصراع. حيث ستكون أسعار النفط المرتفعة أكثر من كافية لتعويض انخفاض إنتاج النفط وصادراته. وسيظهر ذلك بوضوح في بيانات ميزانية الربع الثاني 2026، التي ستعكس تأثير أسعار النفط التي تتجاوز 100 دولار للبرميل.

جدول 1:

التغير كنسبة مئوية	الربع الأول 2026	الربع الأول 2025	
-1	261	264	إيرادات الميزانية
-3	145	150	الإيرادات النفطية
2	116	114	الإيرادات غير النفطية
20	387	322	إنفاق الميزانية
17	343	295	الانفاق غير الرأسمالي
56	43	28	الانفاق الرأسمالي
	-126	-59	عجز/او فائض الميزانية

وتراجع إجمالي الإيرادات في الميزانية بدرجة طفيفة، بسبب انخفاض إيرادات النفط.

أيضاً سيكون الانفاق أعلى مما هو متوقع هذا العام، وذلك بسبب الضغوط الناجمة عن الانفاق العسكري وغيره من المصروفات الخاصة بدعم الاقتصاد. من المرجح أن يتراجع الانفاق عن مستوياته المرتفعة في النصف الثاني من العام.

بشكل عام، نتوقع أن يضيق عجز الميزانية إلى 5,5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2026، منخفضاً من 5,8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025.

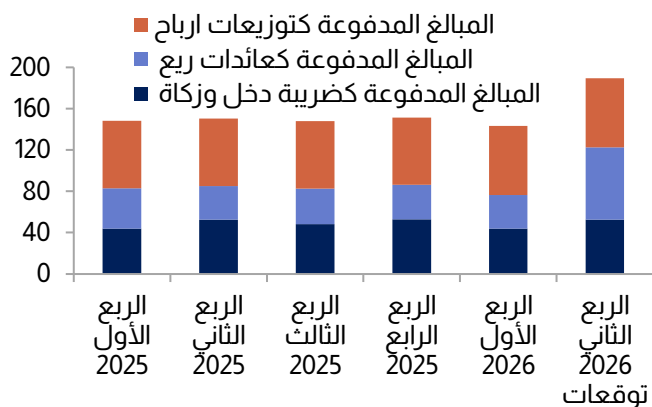
الإيرادات- سيظهر تأثير ارتفاع أسعار النفط في أرقام ميزانية الربع الثاني

في الربع الأول من عام 2026، تراجع إجمالي إيرادات الميزانية بدرجة طفيفة، بنسبة 3%، بسبب انخفاض إيرادات النفط، بينما ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 2%.

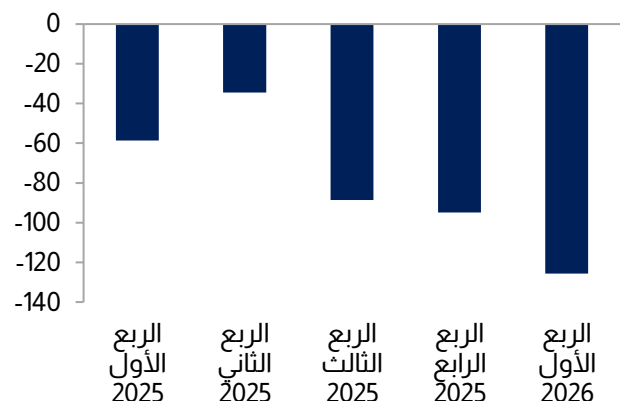
يأتي دخل الحكومة من النفط من المبالغ التي تدفعها شركة أرامكو السعودية، والتي تشمل عائدات الربع (حقوق الامتياز)، وضريبة الدخل، وتوزيعات الأرباح. وقد ارتفعت توزيعات الأرباح بدرجة

حيث انخفضت عائدات الربع بنسبة 17%، نتيجة لانخفاض أسعار النفط مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

شكل 3: مدفوعات أرامكو الى الحكومة ستزداد في الربع الثاني (مليار ريال)



شكل 2: اتسع عجز الميزانية في الربع الأول؛ لكنه سيكون اصغر خلال الفترة المتبقية من عام 2026 (مليار ريال)





طفيفة، نتيجة لزيادة توزيعات الأرباح الأساسية لأرامكو بنسبة 3,5%، بينما ظلت مدفوعات ضريبة الدخل عند نفس مستواها الذي كانت عليه في الربع الأول 2025. في المقابل، انخفضت عائدات الربع بنسبة 17%، نتيجة لانخفاض أسعار النفط (بنحو 10 دولارات للبرميل)، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

جدول 2:

التغير كنسبة مئوية	الربع الأول 2026	الربع الأول 2025	
-3	144.7	149.8	الإيرادات النفطية
2	116.3	113.8	الإيرادات غير النفطية، وتشمل:
-12	5.9	6.7	ضرائب على الدخل/الأرباح والمكاسب الرأسمالية
5	74.9	71.6	ضرائب على السلع والخدمات
0	5.5	5.6	ضرائب على التجارة/المعاملات (الجمارك)
-19	3.7	4.6	ضرائب أخرى (الزكاة)
3	26.2	25.4	إيرادات أخرى غير نفطية غير ضريبية
-1	261.0	263.6	إجمالي الإيرادات

تُحتسب مدفوعات الربع على أساس قيمة الانتاج، التي تعتمد بدورها على مستوى انتاج النفط وأسعاره. وتُدرج هذه المدفوعات في إيرادات الميزانية بفارق زمني مدته شهر واحد. لذلك، لم تستفد مدفوعات الربع في الربع الأول من ارتفاع أسعار النفط في شهر مارس. ومن المهم أيضاً ملاحظة أن معدل الربع يتغير وفقاً لسعر النفط: حيث يُطبق معدل 15% لاسعار النفط حتى 70 دولاراً للبرميل، و45% للأسعار بين 70 و100 دولار للبرميل، و80% للأسعار فوق 100 دولار للبرميل.

من المتوقع ان تكون إيرادات النفط المقدره في الميزانية للربع الثاني 2026 أعلى بصورة ملحوظة، وذلك نتيجة للتأثير المتأخر للارتفاع الحاد في أسعار النفط. بلغ متوسط خام برنت (العقود الآجلة للشهر الأقرب) ما يزيد قليلاً عن 100 دولار للبرميل في الفترة من مارس إلى مايو، مقارنة بـ 65 دولاراً للبرميل في الفترة من ديسمبر إلى فبراير (شكل 3).

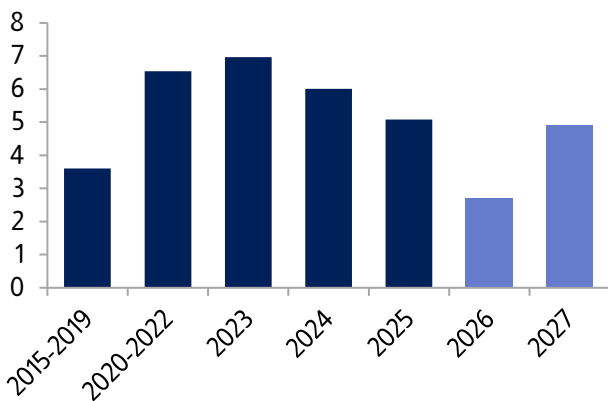
بالطبع، انخفض انتاج المملكة من النفط بدرجة كبيرة، حيث بلغ متوسطه 6,5 مليون برميل يومياً في الفترة من مارس إلى مايو، مقابل أكثر من 10 مليون برميل يومياً حتى فبراير. مع ذلك، فإن تأثير اسعار النفط أقوى لثلاثة أسباب:

- ارتفعت اسعار خام برنت بحوالي 55%، بينما انخفض الانتاج بنسبة 35%.
- كان من الممكن أن تكون أسعار النفط المتحققة للمملكة أعلى من ذلك بسبب قلة العرض في الأسواق الفعلية وبالنسبة لشهر مايو على وجه الخصوص، بسبب ارتفاع الفارق بين أسعار

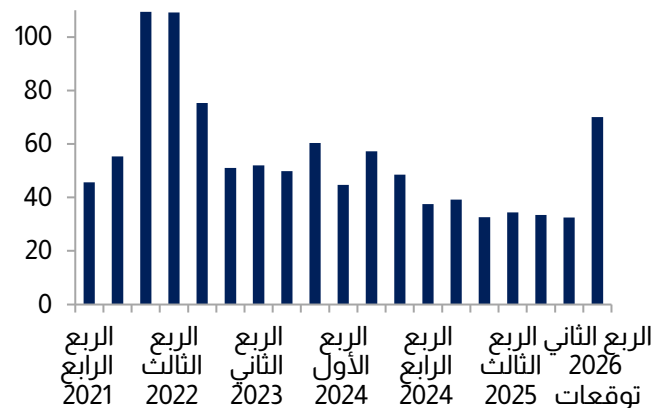
من المنتظر ان تكون إيرادات النفط المقدره في الميزانية للربع الثاني 2026 أعلى بصورة ملحوظة، وذلك نتيجة للتأثير المتأخر للارتفاع الحاد في أسعار النفط...

...وستتفوق هذه الزيادة على تأثير انخفاض انتاج النفط وصادراته.

شكل 5: نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي غير النفطي (نسبة مئوية)



شكل 4: سترتفع مدفوعات الربع (حقوق الامتياز) في الربع الثاني (مليار ريال)





البيع الرسمية لشركة أرامكو السعودية والأسعار المرجعية القياسية — كما أن ارتفاع أسعار البيع الرسمية لشهري يونيو ويوليو سيدعم إيرادات النفط في الربع الثالث.

- بما أن أسعار النفط تجاوزت 70 دولاراً للبرميل، فستستفيد ميزانية الحكومة من ارتفاع معدلات الربع.

لهذه الأسباب، سترتفع مدفوعات الربع المقدمة الى الحكومة بدرجة كبيرة في الربع الثاني 2026 (كما حدث عندما ارتفعت أسعار النفط بشكل حاد في مطلع عام 2022 مع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، على الرغم من أن الارتفاع كان أكثر حدة في ذلك الوقت بسبب زيادة إنتاج النفط) (شكل 4). من المرجح أيضاً أن ترتفع مدفوعات ضريبة الدخل، بينما ستبقى مدفوعات توزيعات الأرباح كما هي في الربع الأول 2026.

بشكل عام، نتوقع ان ترتفع إيرادات النفط المقدرة في الميزانية إلى ما يزيد قليلاً عن 700 مليار ريال في عام 2026، مقارنة بـ 607 مليار ريال في عام 2025.

نتوقع ارتفاع إيرادات النفط المقدرة في الميزانية إلى ما يزيد قليلاً عن 700 مليار ريال في عام 2026، مقارنة بـ 607 مليار ريال في عام 2025.

نص مظل 1: الاتفاق بين أمريكا وإيران سيؤدي الى زيادة تدفقات النفط، لكن التحديات لا تزال قائمة

في 15 يونيو أعلنت الولايات المتحدة وإيران توصلهما الى اتفاق بشأن صفقة لحل الصراع وإعادة فتح مضيق هرمز. وتمهد مذكرة التفاهم الموقعة بينهما الطريق لمزيد من المفاوضات بشأن عدد من القضايا، تشمل البرنامج النووي الإيراني ورفع العقوبات الأمريكية. وهذا ينطوي على خطر حدوث مزيد من الانهيارات في المفاوضات، ولكن في الوقت نفسه، هناك حوافز لكلا الطرفين لمحاولة إنجاز الصفقة.

يوفر الاتفاق مساراً لفتح مضيق هرمز وزيادة تدفقات النفط. وكانت تدفقات النفط قد ارتفعت بالفعل قليلاً خلال النصف الأول من شهر يونيو، وستزداد صادرات النفط أكثر مع تمكن الناقلات التي لا تزال عالقة داخل الخليج من الخروج عبر المضيق، وبفضل رفع الحصار البحري الأمريكي على صادرات النفط الإيرانية، بالإضافة الى الاعفاء لمدة شهرين من العقوبات الأمريكية المفروضة على مبيعات النفط الإيراني.

بعد هذه الدفعة الأولية، سيستغرق تحقيق زيادة أكثر استدامة في تدفقات النفط بعض الوقت، حيث يتعين على إيران إزالة الألغام من المضيق، كما ستكون هناك تحديات لوجستية وتشغيلية أخرى يتوجب التغلب عليها، مثل تكاليف التأمين؛ ومدة الإبحار التي تستغرقها للناقلات للعودة الى الخليج من اجزاء اخرى من العالم؛ ومسألة الرسوم التي يحتمل ان تفرضها إيران.

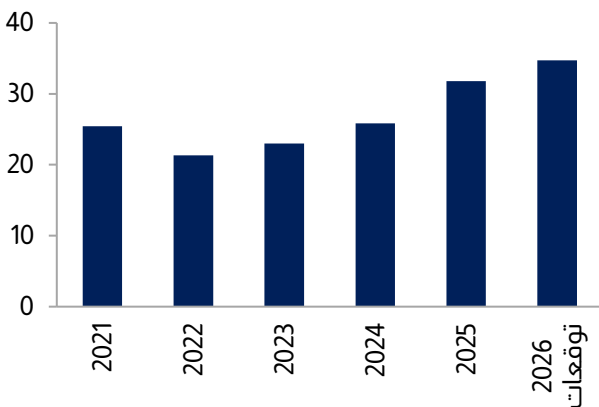
الكميات التي تمر عبر المضيق ربما تشهد تقلبات لعدة أشهر. وإذا بدأت صادرات النفط عبر المضيق في الانتعاش بشكل ملحوظ، فإن إنتاج النفط سيتعافى هو الآخر.

افترضت توقعاتنا الأخيرة (كما هو موضح هنا) أنه سيتم التوصل الى حل للصراع قبل نهاية يونيو، مما سيسمح بانتعاش إنتاج المملكة من النفط الخام خلال الربع الثالث والعودة إلى ما فوق 10 مليون برميل يومياً في الربع الرابع. إن زيادة استخدام خط أنابيب شرق-غرب لتصدير النفط عبر

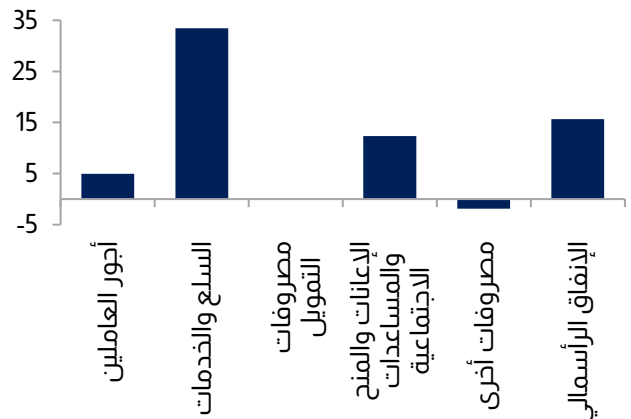
يوفر الاتفاق الأمريكي-الإيراني مساراً لفتح مضيق هرمز.

نتوقع انتعاش إنتاج المملكة من النفط الخام خلال الربع الثالث والعودة الى ما فوق 10 مليون برميل يومياً في الربع الرابع.

شكل 7: الدين الحكومي (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي)



شكل 6: الزيادة في الانفاق في الربع الاول 2026، مقابل الزيادة في الربع الاول 2025 (مليار ريال)





ينبع، يعني أن إنتاج النفط السعودي قد يعود إلى مستويات ما قبل الحرب دون الحاجة إلى التعافي الكامل للتدفقات عبر مضيق هرمز.

إلى جانب ذلك، افترضنا ان متوسط سعر خام برنت سيبلغ 85 دولاراً للبرميل في النصف الثاني من عام 2026، على الرغم من احتمال حدوث تقلبات. وقد انخفضت أسعار خام برنت إلى ما دون هذا المستوى منذ الإعلان عن الاتفاق، حيث قام متداولو النفط بتصفية مراكز الشراء. ومن المتوقع أن تحظى الأسعار بدعم من عودة الطلب، بما في ذلك إعادة بناء المخزونات، وعودة واردات النفط الصينية.

بشكل عام، نتوقع ان ترتفع الإيرادات النفطية المقدره في الميزانية الى ما يزيد قليلاً عن 700 مليار ريال في عام 2026، مقارنة بـ 607 مليار ريال في عام 2025. في حال انهيار الاتفاق الأمريكي الإيراني، مما يحول دون تعافي إنتاج النفط وصادراته، فسترتفع أسعار النفط العالمية بصورة حادة، نظراً للمستويات المنخفضة للمخزونات. وفي هذا السيناريو، ستظل توقعات الإيرادات للمملكة جيدة، شريطة استمرار الصادرات عبر البحر الأحمر.

فيما يتعلق بقاء الاقتصاد غير النفطي، ارتفع إجمالي الإيرادات غير النفطية بنسبة 2% في الربع الأول 2026 مقارنة بالربع الأول 2025. وكان المحرك الرئيسي لهذا الارتفاع هو الإيرادات المتحققة من الضرائب على السلع والخدمات التي نمت بنسبة 5%. أما البنود الأخرى في الضريبة غير النفطية، والتي هي أقل حجماً، فقد بقيت مستقرة أو تراجعت. في غضون ذلك، ارتفعت الإيرادات غير النفطية غير الضريبية بنسبة 3%، على أساس سنوي.

نتوقع وبطريقة حذرة حدوث زيادة هامشية في الإيرادات غير النفطية عام 2026، لتصل إلى 508 مليار ريال، نظراً لأن النمو في الاقتصاد غير النفطي سيكون أبطأ بكثير مما كان عليه في عام 2025، وذلك بسبب الاضطرابات التي طالت التجارة والنقل وسلاسل التوريد منذ نهاية فبراير، عندما اندلع الصراع.

في الربع الأول من عام 2026، تباطأ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي (باستثناء الأنشطة الحكومية) إلى 2,9%، مقارنة بـ 4,6% في الربع الرابع من عام 2025. وبالنسبة لعام 2026 ككل، نتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي 2,7%، منخفضاً من نسبة 5,1% تحققت في عام 2025. أما بالنسبة لعام 2027، فنتوقع انتعاشاً في النمو يقترب من 5% (شكل 5).

الانفاق في الميزانية- سيتباطأ في وقت لاحق من العام

كان إجمالي الإنفاق في الربع الأول 2026 أعلى بنسبة 20% مقارنة بالربع الأول من عام 2025، كما كان أعلى من الربع الأخير من عام 2025. وعادةً ما يكون الإنفاق الحكومي في المملكة أقل في الربع الأول، قبل أن يزداد تدريجياً مع اقتراب نهاية العام.

على الأرجح هناك عاملان رئيسيان ساهما في ذلك:

- الانفاق بمستوى أكثر مما هو مخطط له في مارس، في أعقاب اندلات الصراع الأمريكي-الإيراني في نهاية فبراير.
- استمرار الجهود لتحقيق أهداف رؤية 2030، بما في ذلك المشاريع ذات الأولوية.

لقد جاءت الضغوط التي تسببت في زيادة الانفاق من التكاليف العسكرية والأمنية، والانفاق على البرامج الرامية إلى تخفيف التداعيات الاقتصادية الناتجة عن الصراع، بما في ذلك إغلاق مضيق هرمز. وقد يفسر هذا الانفاق الزيادة بنسبة 50% في الانفاق على السلع والخدمات، وكذلك ارتفاع الاعانات (جدول 3، شكل 6).

جدول 3:

التغير كنسبة مئوية	الربع الأول 2026	الربع الأول 2025	
3	151.1	146.1	تعويضات العاملين (الأجور)
52	98.1	64.6	السلع والخدمات
-1	12.3	12.4	نفقات التمويل
33	49.6	37.2	الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية
-6	32.3	34.2	مصاريف أخرى
56	43.4	27.8	الانفاق الرأسمالي
20	386.7	322.3	إجمالي الانفاق

نتوقع زيادة هامشية في الإيرادات غير النفطية عام 2026، لتصل إلى 508 مليار ريال، وذلك نظراً لنمو الاقتصاد غير النفطي بوتيرة أبطأ.

جاء نمو الانفاق في الربع الاول قوياً، بسبب تأثير الصراع واستمرار الانفاق على المشاريع.



ويشكل الانفاق الرأسمالي البند الآخذ الذي شهد زيادة ملحوظة، ويبدو أن هذا الأمر يرتبط بشكل أكبر بتحقيق أهداف "رؤية 2030" وإنجاز المشاريع ذات الأولوية، أكثر من ارتباطه بالإنفاق المتعلق بالصراع (رغم أنه ليس من المستحيل أن يكون جزءاً منه مرتبطاً بالدفاع والخدمات اللوجستية). وكان الانفاق الرأسمالي في الربع الأول من عام 2026 أقل مما كان عليه في الربع الرابع من عام 2025، لكنه كان أعلى من المعدل المعتاد للربع الأول.

بالنظر إلى تفاصيل الانفاق على القطاعات حسب بيانات وزارة المالية، نجد أن الانفاق على القطاع العسكري ارتفع بنسبة 26%، على أساس سنوي، كما ارتفع الانفاق على قطاع الأمن والمناطق الإدارية بنسبة 14%. ومما يجدر ذكره، أن ميزانية عام 2026 كانت قد خطت لخفض الانفاق العسكري في عام 2026 مقارنة بعام 2025. في هذه التفاصيل الخاصة بالقطاعات، كانت أكبر زيادة بالقيمة المطلقة من نصيب "البند العامة"، وهو ما قد يعكس أيضاً بعض الانفاق المرتبط بالصراع (جدول 4).

جدول 4:

التغير كنسبة مئوية	الربع الأول 2026	الربع الأول 2025	
13	21	19	قطاع الإدارة العامة
26	65	51	القطاع العسكري
14	34	30	قطاع الأمن والمناطق الإدارية
4	26	25	قطاع الخدمات البلدية
6	57	54	قطاع التعليم
12	81	72	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية
52	28	18	قطاع الموارد الاقتصادية
26	12	10	قطاع التجهيزات الأساسية والنقل
46	62	42	قطاع البنود العامة

ارتفع الانفاق على تعويضات العاملين، أكبر بند مفرد في المصروفات (نحو 40% من الإجمالي)، بنسبة 3%، على أساس سنوي. هذا البند كان مقررًا له في الميزانية أن يزيد بنسبة تقل قليلاً عن 2% في عام 2026. ومن المرجح أن يكون الانفاق الفعلي أعلى بقليل من المبلغ المقرر في الميزانية، ولكن ليس بشكل كبير.

بالنظر إلى المستقبل، على الأرجح ستظل الضغوط على الانفاق المرتبطة بالصراع مرتفعة في الربع الثاني 2026، حتى مع تراجع الحوادث الأمنية بعد وقف إطلاق النار في أبريل. ومع ذلك، فإن التكاليف المرتبطة بإصلاح أضرار لحقت بالبنية التحتية أو الاستثمارات الجديدة في مجال الخدمات اللوجستية، على سبيل المثال، لن تغطي بالكامل من ميزانية الحكومة.

بشكل عام، نتوقع تباطؤ الانفاق على الميزانية في النصف الثاني من عام 2026، وسيبلغ إجمالي الانفاق نحو 1,5 تريليون ريال للعام ككل.

العجز والدين

في الربع الأول من عام 2026، لجأت الحكومة إلى تمويل عجز الميزانية، الذي بلغ 126 مليار ريال، من خلال الاقتراض. وفي الواقع، جاء صافي الاقتراض أكبر من العجز، حيث بلغ 148 مليار ريال. وجاء ما يقارب 100 مليار ريال من الاقتراض المحلي، و 49 مليار ريال (13 مليار دولار) من الاقتراض الخارجي. فيما يخص الاقتراض المحلي، جاءت الغالبية العظمى من الطروحات الخاصة، وليس من إصدار الصكوك، والتي بلغت قيمتها 25,7 مليار ريال.

في الربع الثاني 2026، يبدو أن الاقتراض الحكومي كان أقل، حيث لم تصدر الحكومة سندات دولية كما أن إصدار الصكوك المحلية كان مماثلاً لمستواه في الربع الأول 2026، عند 29,9 مليار ريال في الفترة بين أبريل ويونيو. وليس من الواضح، إلى أي مدى زادت الحكومة من حجم الاقتراض في شكل طروحات خاصة.

ومما يجدر ذكره أيضاً، أن الاحتياطي المالي للحكومة لدى البنك المركزي السعودي (ساما) ارتفع في الربع الأول 2026 قليلاً ليصل إلى 400,9 مليار ريال، كما زادت الودائع الحكومية الجارية لدى (ساما) بنحو 25 مليار ريال لتصل إلى 67,7 مليار ريال. وتعتبر هذه الزيادة منطقية نظراً إلى الاقتراض الإضافي الذي تم خلال الربع الأول 2026. وبالتالي، تظل هذه الودائع الحكومية بمثابة احتياطي سيولة كبير.

ارتفع الانفاق على القطاع العسكري بنسبة 26%، على أساس سنوي، كما زاد الانفاق على قطاع الأمن والمناطق الإدارية بنسبة 14%.

يرجح أن تبقى ضغوط الانفاق المرتبطة بالصراع مرتفعة في الربع الثاني 2026.

نتوقع تباطؤ الانفاق في النصف الثاني من عام 2026، وسيبلغ إجماليه للعام ككل 1,5 تريليون ريال.

نتوقع أن تأتي العجزات الفصلية اصغر في الفترة المتبقية من العام.



التوقعات المستقبلية

نتوقع ان تكون العجوزات الفصلية (الربعية) أصغر في الفترة المتبقية من العام، ويعود ذلك إلى التأثير المتأخر لارتفاع أسعار النفط. أما بالنسبة لعام 2026 ككل، نتوقع ان يرتفع عجز الميزانية بدرجة طفيفة بالقيمة المطلقة، ليصل إلى ما يقل قليلاً عن 290 مليار ريال، لكنه سينخفض بدرجة طفيفة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ليصل إلى 5,5%.

وهذا يعني أن نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي سترتفع من 32% في عام 2025، إلى ما يقارب 35% في عام 2026. وفي الوقت نفسه، تظل الودائع الحكومية لدى البنك المركزي السعودي كبيرة، حيث تعادل حوالي 8,5% من الناتج المحلي الإجمالي.

*بالنسبة لعام 2026 ككل، نتوقع
تراجع عجز الميزانية بدرجة طفيفة
كنسبة مئوية من الناتج المحلي
الإجمالي، ليصل إلى 5,5%.*



البيانات الأساسية

2027 توقعات	2026 توقعات	2025	2024	2023	2022	2021	2020	
								الناتج الإجمالي الاسمي
5,411	5,207	4,776	4,703	4,570	4,647	3,685	2,880	(مليار ريال سعودي)
1,443	1,389	1,274	1,254	1,219	1,239	983	768	(مليار دولار أمريكي)
3.9	9.0	1.5	2.9	-1.7	26.1	28.0	-13.6	(معدل التغير السنوي)
								الناتج الإجمالي الفعلي
								(التغير كنسبة مئوية)
16.0	-5.8	5.7	-4.4	-9.0	15.0	1.2	-6.9	الأنشطة النفطية
4.9	2.7	5.1	6.0	7.0	12.4	10.2	-3.0	الأنشطة غير النفطية
1.1	1.5	0.9	3.3	1.1	4.6	1.1	-0.6	الأنشطة الحكومية
7.1	0.4	4.6	2.6	0.5	12.0	6.5	-3.8	معدل التغير الكلي
								المؤشرات النفطية (متوسط)
78	89	68	80	84	104	71	42	خام برنت (دولار/برميل)
10.3	8.9	9.5	9.0	9.6	10.6	9.1	9.2	الإنتاج (مليون برميل/يوم)
								مؤشرات الميزانية العامة
								(مليار ريال سعودي)
1199	1211	1112	1,259	1,212	1,268	965	782	إيرادات الدولة
1432	1500	1388	1,375	1,293	1,164	1,039	1,076	مصرفات الدولة
-233	-289	-277	-116	-81	104	-73	-294	الفائض/العجز المالي
-4.3	-5.5	-5.8	-2.5	-1.8	2.2	-2.0	-10.2	(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
2041	1808	1519	1,216	1,050	990	938	854	الدين العام المحلي
37.7	34.7	31.8	25.9	23.0	21.3	25.5	29.6	(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
								المؤشرات النقدية
1.8	2.1	2.0	1.5	2.5	2.5	3.2	3.1	التضخم (متوسط معدل التغير السنوي)
4.25	4.25	4.25	5.00	6.00	5.00	1.00	1.00	سعر الريو ل "ساما" (نسبة مئوية: نهاية العام)
								مؤشرات التجارة الخارجية
								(مليار دولار)
245	255	214	223	247	327	202	119	عائد صادرات النفط
355	356	308	304	319	410	275	172	عائد الصادرات الإجمالي
249	235	221	206	183	169	135	123	الواردات
106	121	87	98	136	241	140	48	الميزان التجاري
-16	-1	-33	-16	26	150	41	-26	ميزان الحساب الجاري
-1.1	-0.1	-2.6	-1.3	2.1	12.1	4.1	-3.3	(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
481	487	460	437	437	460	455	454	الاحتياطي الرسمي من الموجودات الأجنبية
								المؤشرات الاجتماعية والسكانية
37.8	37.1	36.3	35.3	33.7	32.2	30.8	31.6	تعداد السكان (مليون نسمة)
6.9	7.2	7.2	7.0	7.8	8.2	11.5	12.6	معدل البطالة وسط السعوديين (فوق سن 15، نسبة مئوية)
38,209	37,443	35,122	35,528	36,157	38,510	31,921	24,339	متوسط دخل الفرد (دولار أمريكي)

المصادر: الهيئة العامة للإحصاء، البنك المركزي السعودي، وزارة المالية، توقعات شركة جدوى للاستثمار للأعوام 2026 و 2027.



إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح بإطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من البنك المركزي السعودي (ساما)، ووزارة المالية، وصندوق النقد الدولي، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صريحة كانت أم ضمناً، كما أنها لا تتحمل أية مسؤولية قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسؤولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.